بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنّ الحمدَ للهِ، نحمَدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ باللهِ من شُرورِ أنفُسنا، وسيئاتِ أعمالنَا، من يهدِ اللهُ فلا مضلّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاّ الله، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَـنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّـاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

أمّـا بعد:

فلقَد أجبتُ عن شبهةٍ لبعض أهل الأهواء في درسٍ قديمٍ، في شـــرح الأربعين النّوويّة، وقد كانت الشُبهةُ من جُعبة مثيرٍ للفتن - قطعَ اللهُ دابره - ذاك القرضاوي الدّاعي إلى إراقة الدّماء، فكان من مقاله: "إنّ خروجَ النّساءِ إلى الانتخاباتِ والمظاهرات، يُستدلّ له بخروج عائشة أمّ المؤمنين – رضي الله عنها – إلى واقعة الجمل !".

ولا ريب أنّ دفع شُبَهِ أهل الأهواء وكشفَ حِيَلِهِم وَمَآرِبهم واجبٌ على أهل العلم.

وكان جوابي مُستفادا من جواب والدنا وشيخنا العلّامة اليمانيّ مقبل بن هادي الوادعيّ – رفع الله درجته في جنّات النّعيم – حيث قال: "عائشة – رضي الله عنها – تعتبر مخطئةً لأمرين.

الأوّل: مخالفتها قول الله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُن﴾.

الثّاني: حديث: «أَيَّتُكُنَّ تُنبَحُ عَلَيْهَا كِلَابُ الحَوْأَبِ»".

وذكرتُ في جوابي أنّها خرجت -رضي الله عنها - للصّلحِ بين المتنازعين من المؤمنين، وجواب شيخنا مستفادٌ من دروسه الماتعة، وقد ذَكَره في بعض كتبه، وذكرتُه هنا بلفظه - رحمه الله –، فلم يكن ذكري لخروج أمّ المؤمنين - رضي الله عنها - خوضاً فيما جرى بين الصّحابة رضوان الله عليهم.

فإنّني أدين الله عزّ وجلّ بحبّهم وموالاتهم جميعاً والثّناء عليهم بالجميل، والكفّ عمّا شجر بينهُم، وأعتقدُ أنّهم خيرُ النّاس بعد أنبياء الله ورُسُله، وليسوا بمعصومين؛ فما حصل في الجمل وصفّين كانوا فيه مجتهدين مُثابين، وهم فيما أصابوا لهم أجران، وفيما أخطأوا لهم أجرٌ واحدٌ، وخطأهم مغفورٌ - رضي الله عنهم جميعاً -.

فاطّلع على جوابي بعض أهل التّشغيب، فوصمُوه بالطّعن في أمّ المؤمنين على طريقة الرّوافض، وأعانهم على فهمهم المنتكس ما اطّلعوا عليه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في ردّه على الرّافضيّ في كتابه [منهاج السنة]، وظنّوا – لطف الله بأحوالهم – أنّهم عثروا على غنيمةٍ، فتسابقُوا إلى نشر خبرها، وأُخبرتُ أنّه قد علّق بعضُ الجَهَلَة عليه فلم ألتفت، إذ قد أمر ربُّنا بالإعراضِ عنهم، قال الله تعالى: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الجَاهِلِينَ﴾.

ولا عجبَ إذ صارت مواقعُ التّوا صلِ مأوى كلّ جاهلٍ مُتعالمٍ، يعيشُ حلم المشيخة، ويتلمّحُ سرابَ الرّياسة، فهذا ميدانٌ رحـــبٌ، يرتعُ فيه أقوامٌ، عجزُوا عن نيل المعالي، فما بقيَ عندهم إلّا أن يقنعوا بالوَهْم!

ولقد أطلعني أخٌ على ردٍّ عـنونه كاتبه بعـنوانٍ يهزّ قارئـه، حيث قال: "دفاعٌ عن أمّنا عائشة – رضي الله عنها –"، فما الذي نال أمّ المؤمنين - رضي الله عنها - حتّى ينبري هذا الكاتبُ للدّفاع عنها ؟

فما ذكرته هو عين ما أجاب به شيخنا – رحمه الله –، وكان كاتبُ المقال أبو الفضل محمّد بن عمر، فلمّا قرأتُ ما كتبَ؛ رأيت أنّه لم يُحط بمجامع هذه المسألة، وأبعدَ عن إدراكها بما ينسجمُ مع الأصولِ السّلفية والقواعد العلميّة، وخَلُصَ إلى أنّ قول شيخنا الوادعيّ – رحمه الله – أنّها خالفت قول الله: ﴿وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُن﴾ لا سلَفَ له إلّا الرّافضة للطّعن فيها.

بل قرّر في مقطعٍ صوتيٍّ له، أنّه لو ثبت أنّ شيخنا - رحمه الله - قال ذا؛ فقوله ليس بصوابٍ!، وخَلُصَ أيضاً بأنّ القول بتخطئة عائشة – رضي الله عنها – ليس من ذكر الصّحابة بالجميل، وخوضٌ فيما شجر بينهم.

واعتَمَد في تصويب خروجها – رضي الله عنها – على ما قاله أبو بكر بن العربيّ غافلا عن قوله: "إذ كلّ مجتهدٍ في الأحكام مصيبٌ"، فليس عند ابن العربيّ - رحمه الله - فيما اجتَهَد فيه الصّحابةُ تخطئةً، بل مُصيبُون في كلّ اجتهاداتهم، والمقرّر عند الأئمّة المحقّقين أنّ ليس كلَّ مجتهدٍ بمصيبٍ - كما ستراه –.

وتشاغل أبو الفضل بدفع التّخطئة عن أمّ المؤمنين رضي الله عنها بآية: ﴿وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُن﴾ عن حديث: «أَيَّتُكُنَّ تُنبَحُ عَلَيْهَا كِلَابُ الحَوْأَبِ»، وقول عائشـــة – رضي الله عنها –: « ما أظنّني إلّا راجعةٌ». فكان ذا ذهولاً علمياً منه، لا ينبغي لمن تصدى للرد – مُتوجعا – أن يقعَ فيه.

فما جرى لأبي الفضــلِ في عرضِــه يُحتّمُ على طلابِ العِلم أن يتفقّهوا عند النُّهوض للرد العلمي، فلا يقطع بدفع التخطئة، وقد صدّر رده بحديث الحوأب، ولقد كان حرياً به أن يتحلّى بالإنصاف، إذ لم يذكر ســـبب ذكـــري لتخطئة عائشة – رضي الله عنها – وقد علمتَ أنها كانت لدفع ما تعلّقَ به القرضاوي من خروجها للصُّلح كي يُخرج نساءَ الإسلام إلى الانتخابات والمظاهرات.

فإن من يقرأ ما كُتب يتعجبُ لأي غرض ذُكرت عائشة - رضي الله عـــنها - وما الدافع للخـــوضِ فيما ينبغي أن يُكَفَّ عنه!

فلتحرص أبا الفضـــل على تعلُّم خلقِ الإنصـــاف، والتَّحلي به فإنه عزيزٌ، فلو أن الرادَّ فاته الصـــواب وتعثّر عن إدراكه ولم يتحقَّقه؛ لَتلَطَّفَ أهـــلُ العلم به إذا ما رأوا انصافه وعدلَه، فعُنوا برد خطئه وشكرُوا ما تحلى به من جميل الآداب ورائق الديانة.

ولما تأملتُ أمرَه فيما كتبَ أخيرا في قضايا عميقة لاحظت في رده عدم فهم لما قرره سلفنا في كتب الاعتقاد والسنة، فكان ينسخ ما جمع له وأرسل دون فقه، بل كانت عنايته بأن يطول الرد بكلام أهل العلم وإن لم ينسجم ذلك مع ما يريد.

من أجل ذا أشفقت عليه، وتيقَّنتُ أن العـلم والفقه والبصـيرة عطـايا من البر الكريم، يَهَبُهَا من يشاء من عباده.

فلتُكثر طالب العلم دعاء ربك بأن يهبَك قلبا سليما ينمو فيه العلم ويزهو، فلا يحتضن العلم قلبا مثخنا بالجراح، وأنى له!

فلنلِج أيها الطالب إلى رد أبي الفضل محمد بن عـــمر؛ لتُعاين ما أخــــبرتُك به، ولتَعلمَ صِدقَ ما حدّثتُك عنه، فهذا أوان الشروع في ردي الموسوم بـ :

«التقريراتُ الفارقة بينَ العِلمِ الصَّحيحِ والجَـهَالَاتِ الواضِحَة»

○○○○○○○○○○

قال أبو الف ضل محمد بن عمر بعد ذكره لحديث الحوأب: "فتبين أن سفرها، كان من أجل م صلحة عظيمة، وهي الصلح".

قلتُ: قد ذكرت في كلمتي المقتطعة، أنها خرجت – رضي الله عنها – للصُّــلح بين طائفتين من المؤمنين، فلم أهمل غايتها الحميدة في خروجها رضى الله عنها.

وأما قولُ اللهِ عز وجل: ﴿وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُن﴾، فقد فهم منه الصحـابي عمارُ بن يسارٍ أبو اليقظـان – رضي الله عنه – تخطئةَ عائشة – رضي الله عنها – في خروجها.

فقد أخرج الطبري بسند صحيح عن أبي يزيد المدني، قال: قال عمار بن ياسر لعائشة – رضي الله عنها – لمّا فرغوا من الجـــمل: «مَا أَبْعَدَ هَذَا الْمَسِيرَ عَنْ الْعَهْدِ الذي عُهِدَ إِلَيْكُمْ»، يُشير إلى قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُنَّ﴾، «فَقَالَتْ: أَبُو الْيَقْظَانَ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَتْ وَاللهِ إِنَّكَ مَا عَلِمْتُ لَقَوَّالٌ بِالْحَقِّ !، قَالَ: الحَمْدُ للهِ الذِي قَضَى لِي عَلَى لِسَانِكِ».

مع ما جاء عند أحمد في مُســنده من حديث عائشــة – رضي الله عنها –، أنها لمّا أتت على الحوأب سمعت نباح الكلاب، فقالت: «مَا أَظُنُّنِي إِلَّا رَاجِعَةً، إِنَّ رَسولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ – وَسَلَّمَ قَالَ لَنَا: أَيَّتُكُنَّ تُنبَحُ عَلَيْهَا كِلَابُ الحَوْأَبِ، فَقَالَ مَنْ كَانَ مَعَهَا، بَلْ تَقْدُمِينَ، فَيَرَاكِ الْمُسْلِمُونَ، فَيُصْلِحُ اللهُ ذَاتَ بَيْنِهِمْ». والحديثُ صححه الألباني في الصحيحة وكذا شيخنا الوادعي – رحمهما الله –.

فتعجبُ غايَةَ العجبِ من أبي الفضل محمد بن عمر لقوله: "بل من أهل العلم – رحمهم الله – من لم يفهم هذا الفهم أنها مخالفةً لقول الله عز وجل – إلا الرافضــة !! – على ما وقفت، فإنهم يقولون إنها مخالفة".

فظاهر عبارته التي لم تُسبَكُ على وضع حسن، من حيث اللغة والبيان، ولم تنضبط على قانون العلم الصحيح، عدُّ الرافضةِ – قصم الله ظهورهم وأذلهم – من أهل العلم!.

وهم أهل كفر وفجور، وأكذب الطوائف المبتدعة على الإطلاق !، فكان هذا منه وهماً لم يُرِدهُ.

وقوله: "... على ما وقفـــت"، قلتُ: قوله هذا مُشعرٌ للقـــارئِ بجُهدٍ منه قد بُذلَ من حيث النظـــر في المسألة، والأمر ليس كذلك، بل وقفَ حيث وُقف به!

إذ لو أنه بذل جهدا لما غفل عن أثر عمار بن ياسر هذا، وهو أصلٌ في المسألة.

فأنت ترى قوله –رضي الله عنه –: «مَا أَبْعَدَ هَذَا الْمَسِـــيرَ عَنْ الْعَهْدِ الذِي عُهِدَ إِلَيْكُمْ»، يُشـــير إلى قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُنَّ﴾، وتصـديقِ عائشـة له فيما قال بقولها: «وَاللهِ إِنَّكَ مَا عَلِمْتُ لَقَوَّالٌ بِالْحَقِّ»، وقـول عمار: «الحَمْدُ للهِ الذِي قَضَـى لِي عَلَى لِسَانِكِ بِالحَقِّ»، فعمارُ بن ياسر أحد السابقين الأولين، والأعيانُ البدريين، سلفُ القائلين بتخطئة عائشة – رضي الله عنها – في خروجها، الذي أرادت به أن تصلح بين المؤمنين، ولقد أقرت – رضي الله عنها – عمارا على مقالته، ووصفته بأنه قوال بالحق، فكان منه قول الحق، وكان منها – رضي الله عنها – التسليمُ والإنصافُ، فرضي الله عن صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – جميعا.

ثم ما جاء يا أبا الفضـــل من نباحِ كلاب الحوأب، ورغبة عائشـــة – رضي الله عنها – في الرجوع ما يشـــعر بندمها على خروجها، ولولا إلحاحُ الزبير – رضى الله عنه - ومحبَّتِها - رضي الله عنها – لاجتماع كلمة أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لرجعت إلى بيتها، ولكن ﴿لِيَقْضِـــيَ اللهُ أَمْراً كَانَ مَفْعُولاً﴾.

ولقد فقُه عمارُ بن ياسر – رضي الله عنه - أن خروج أم المؤمنين ابتلاء من الله لصـحابة نبيه – صـلى الله عليه وسـلم - فقام على منبر الكوفة، فذكر عائشـة – رضي الله عنها – وذكر مسـيرها، وقال: «إِنَّهَا زَوْجَةُ نَبِيِّكُمْ – صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَلَكِنَّهَا مِمَّا ابْتُلِيتُمْ».

فـكــان ذا من عمار – رضي الله عنه – إنصافا وشدة ورعٍ وتحرّيا لقول الحق كما قاله الحافظ بن حجر.

وجاء مما يدل على ندم أم المؤمنين على خروجها الذي كانت فيه متأوّلةً مجتــهدةً قاصدة للخير فيما أخرجه ابن عبد البر في [كتاب الاسـتيعاب]، عن ابن أبي عتيق وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، قال: "قالت عائشة لابن عمر: «يا أبا عبد الرّحمن، ما منعك أن تنهاني عن مسـيري؟، قال: رأيت رجلاً غلب عليك – يعني الزّبير –، فقــالت: أما والله لو نهيتني ما خرجت»".

قال الذهبي في سيره: "قال إسماعيل بن أبي خالد عن قيس، قال: قالت عائشة – وكانت تُحدّث نفسها أن تدفن في بيتها –: «إِنِّي أَحْدَثْتُ بَعْدَ رَسُولَ اللهِ – صَـلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ – حَـدَثاً، اُدْفِنُونِي مَعَ أَزْوَاجِهِ»، فدُفِنت في البقيع – رضي الله عنها –".

قال الذهبي، قلتُ: "تعني بالحدَثِ مَسـيرها يوم الجمل، فإنها ندمت ندامة كلية، وتابت من ذلك، على أنها ما فعلت ذلك إلا متأولة قاصـدة للخير، كما اجتهد طلحة بن عبد الله، والزبير بن عوام، وجماعة من الكبار – رضي الله عنهم –".

وأما ما نقله أبو الفضـل محمد بن عمر عن أبي بكر العربي أن خروج عائشـة – رضي الله عنها – إنما كان للصلح بين طائفتين من المؤمنين، ولم يكن طلباً للحرب، والقـتال فحق !، بل لم يكن

يوم الجمل لعلي ولا لطلحة ولا للزبير – رضوان الله عليهم جميعاً – قصدٌ للاقتتال، ولكن وقع الاقتتال بغير اختيارهم، بسبب دخول أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي بالفتنة بينهم، كما ذكره شيخ الإسلام في [منهاج السنة].

ولقد ذكرتُ أن عائشة – رضي الله عنها – إنما خرجت للصلح قاصدةً للخيرِ، وإذا كنتَ قد نظرت - أبا الفضل - في تفسير ابن العربي عند قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُن﴾، فسترى أثرَ عمار – رضي الله عنه – أنه قال لعائشة – رضي الله عنها –: «إِنَّ اللّٰهَ قَدْ أَمَرَكِ أَنْ تَقَرِّي فِي مَنْزِلِكِ، فَقَالَتْ: يَا أَبَا الْيَقْظَانِ، مَازِلْتَ قَوَّالاً بِالْحَقِّ، فَقَالَ: الْحَمْدُ للهِ الذِي جَعَلَنِي كَذَلِكِ عَلَى لِسَانِكِ».

لكنَّك تنتظِرُ ما تجُود به المكتبةُ الشاملةُ دونَ رجوعٍ للأصُولِ، فلا عجب.

وأما ما نقله أبو الفضل محمد بن عمر عن شيخِ الإسلام ابن تيميّة في رده على الرافضي القائل: " خالفت أمر الله في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾"، حيث قال: "فهي – رضي الله عنها – لم تتبرج تبرج الجاهلية الأولى، والأمرُ بالاستقرار في البيوت لا يُنافي الخروج لمصلحةٍ مأمورٍ بها، كما لو خرجت للحج والعمرة، أو خرجت مع زوجها في سفرة".

فحق!، لكنه جعل خروجها موضع اجتهاد قد يُصيب المجتهد فيه وقد يخطئ، فقد كانت رضي الله عنها متأولةً قاصدةً للخيرِ، يدُلُّ على ما ذكرتُ قولُهُ – بعدُ –: "فقد عُفيَ للمُؤمنين عن النسيان والخطأ، والمجتهد المخطئ معفورٌ له خطؤه، وإذا غُفِرَ خطأ هؤلاء في قتال المؤمنين – يعني علياً ومن قاتله – فالمغفرة لعائشة لكونها لم تقر في بيتها إذ كانت مجتهدة أولى".

ولما ذكر شيخ الإسلام بن تيمية حديث النبي - صلى الله عليه وسلم -: «إِنَّ الْمَدِينَةَ تَنْفِي خَبَثَهَا...»، وقال: "لو أن سـائلاً يقول إن علياً خرج منها ولم يُقِم بها كما أقام الخلفاء قبله، ولهذا لم تجتمع عليه الكلمة، لكان الجواب: إن المجتهدَ إذا كان دون علي لم يتناوله الوعيد، فعلي أولى ألا يتناوله الوعيد لاجتهاده، وبهذا يُجاب عن خروج عائشـة – رضي الله عنها –. وإذا كان المجتهد مخطئاً، فالخطأ مغفورٌ بالكتاب والسنة".

فندَم أم المؤمنين على مسـيرها إلى الجمل، وتسـليمها لما قاله عمار – رضي الله عنه - يدل على أنها شعرت – رضي الله عنها – بخطأ اجتهادها، الذي كان على قصد الخير، ومحبة اجتماع كلمة صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وذا لا يضر فضلها، ولا يَنتقصُ من رُتبتها.

فالرافضة لعنهم الله تعـلقوا بالآية للطعن في أم المؤمـنين – رضي الله عنـها - بأنّها خرجت تقود الجيوش، وتباشر الحروب، ولقد كذبوا وفجروا، بل خرجت رضي الله عنها للصـلح مجتهدةً متأولة، لكن المجتهد يدور بين الأجر والأجرين والصـحابة أولى بالأجر والمغفرة والصـفح، فلِأُم المؤمنين الفضـائلُ العظيمة والمنزلةُ الرفيعة، وهي زوجة نبينا – صـلى الله عليه وعلى آله وسـلم – في الدنيا والآخرة، فالأجر والصفح والمغفرة لها أولى وأولى.

وما نقله عن القرطبي – رحمه الله – في تفسـيره: "لا يجوزُ أن يُنسـب إلى أحد من الصـحابة خطأٌ مقـطوعٌ به، إذ كانوا كلهم اجتهدوا فيما فعلوه، وأرادوا الله عز وجل، وهم كُلهم لنا أئمة، وقد تُعبّدنا بالكف عما شجر بينهم، وألا نذكرهم إلا بأحسن الذكر، لحرمة الصحبة، ولنهي النبي - صلى الله عليه وسلم – عن سبهم، وأن الله غفر لهم وأخبر بالرضا عنهم".

فكلامٌ حَسَنٌ، نُقرّرُه ولله الفضل في دروسنا وشروحنا ومحاضرتنا، ولا تكاد تخلو محاضرة أو خطبة من الثناء عليهم وذكرهم رضوان الله عليهم بالجميل، سِيما إذا وافق الحث على لزوم طريق السلف

واعتقاد مذهبهم، لكن عبارة القرطبي - رحمه الله -: "لا يجوز أن يُنسب لأحد من الصحابة خطأ مقطوع به"؛ جاريةٌ على قولٍ من يقول: كل مجتهد في الأحكام مُصيب، وهو قول المعتزلة والأشاعرة وجمهور المتكلمين".

قال شيخ الإسلام – رحمه الله –: "الناسُ مُتنازعون، هل يُقال كل مجتهدٍ مُصيب أم المصيب واحد؟

وفصل الخطاب: أنه إن أريد بالمصيب المطيعُ لله ورسوله فكل مجتهد اتقى الله ما استطاع فهو مطيع لله ورسوله، فإن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها، وإن عُني بالمصيب العالم بحكم الله في نفس الأمر فالمصيب ليس إلا واحد، فإن الحق في نفس الأمر واحد.

وقد بوب ابن عبد البر في كتابه [جامع بيان العلم وفضله]، فقال: [باب ذِكرِ الدليلِ في أقاويل السَّلف على أن الاختلاف خطأ وصواب]، ثم قال رحمه الله: "هذا كثير في كتب العلماء، كذلك اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين من بعدهم من المختلفين.

وما رد بعضهم على بعض لا يكاد يُحيط به كتاب، فضلا على أن يُجمع في باب، وفيما ذكرنا منه دليلٌ على ما عنه سكتنا، وفي رجوع أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعضهم لبعض ورد بعضهم على بعض دليل واضح على أن اختلافهم عندهم خطأ وصواب ..."، إلى أن قال – رحمه الله –: "ولو كان الصواب واحداً في وجهين متدافعين؛ ما خطّأ السلف بعضهم بعضا في اجتهادهم وقضائهم وفتواهم، والنظر يأبى أن يكون الشيء وضده صوابا كُله". اهـ

ومن أظهر الأدلّة على أن بعض المجتهدين مصيبٌ وبعضهم مخطئ قوله - صلى الله عليه وسلم - : «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ».

ومن لطيف ما ذكره الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني قوله: "القولُ بأن كلَّ مجتهدٍ مُصيب أوله سفسطه وآخره زندقة".

فأبو الفضل محمد بن عمر لا يدري ما الخبر!، ولا يعي هذه المسألة العلمية، فهي عنده أشبه بالكهانة، وإنما حَسبُهُ أن يفتّش على عبارة يزعم أنها تحاجج خصمه، فترجع بفقهٍ مسدّد تلطم جهله وبغيه.

ثم ذكر محمد بن عمر كلاما لابن عطية قال: "بكاء عائشة رضي الله عنها إنما كان بسبب سفرها أيام الجمل، حينئذ قال لها عمار: «إِنَّ اللهَ أَمَرَكِ أَنَ تَقَرِّي فِي بَيْتِكِ»".

وما أدري ما الذي حصل له هنا!، إذ ينقل ما قاله عمار بن ياسر لعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها بأن الله أمرها أن تقر في بيتها، فلم ينقله وهو ظاهر بأن عماراً استدلّ بمفهوم آية: ﴿وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُن﴾؟

فما الذي يريده هذا الباغي، وبين يديه ما يرد فريته بأن الاستدلال بآية: ﴿وَقَرْنَ﴾ على تخطئة عائشة – رضي الله عنها – هو من استدلالِ الرّافضةِ!، ومن يَستدلُّ بها فهو على طريقتِهِم!

إذا كنتَ يا أبا الفضل تعتقد هذه الجهالة، فلم أوردت في بحثك كلام عمار الصحابي الجليل: «إِنَّ اللهَ قَدْ أَمَرَكِ أَنْ تَقَرِّي فِي بَيْتِكِ»؟

فهل كان عمار بن ياسر أبو اليقظان – رضي الله عنه – على طريقة الرافضة !! ثم ما الذي فهمته من أثر عمّار؟ فإنك لم تُفد بشي.

فيا تُرى؛ هل هذا الرد يوصفُ بالعلم؛ أم جهل يفضحُ كاتِبَهُ ويُضلّلُ قارئَهُ والنَّاظرَ فيه؟

ولعلـك تتعجـب مـعي في سر إيـراد كلام عمّـار - رضي الله عنـه - الذي يَهـدِمُ كل مـا زبـره في رده الموسـوم ب " دفـاع عـن أمنـا عائشـة - رضي الله عنهـا " ، فمـا أجملـه مـن عنـوان لـو كان لغير هذا الرد، إنه كما قد قيل:

سارت مُشرقةً وسرتُ مُغرباً　　　شَتانَ بين مُشرقٍ ومُغربِ

وجـواب مـا تتعجـب منـه مـعي أنـه رام أن ينقـل كلام ابـن العـربي الذي جـاء بعـده، فـارتمى هذا السطر في جملة ما نسخ، ليُفسد أمر هذا الرد، إذ لم يكن عملاً صالحاً.

ولقد صدق ربنا - جل في علاه - إذ يقول: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِين ﴾ .

إنني أتـألم - الغايـة - مـن هـذا الهـزال العلـمي، في أدق أبـواب العلـم، ومسـارح الفقـه، بـاب علمي جليل تصـدى له علمـاء راسـخون، وأهـل علـم مـدركون مـع مـا تُوجـوا بـه مـن ديـن متـين، وورع تـام، ولـزوم للعـدل، وتحـل بحلـة الإنصـاف، فازدانـت بـردودهم المؤنقـة الدعوة السلفية، وقمعت ألوية الباطل، وتهافت صرح البدع هباءً

﴿ بَل نَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلَى البَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴾.

كيـف يَمتطـي صـهوته جهـال متعـالمون، وحسـدة حاقـدون، حـري بـكَ أبـا الفضـل أن تتـوارى مـن هـذا الـرد الهزيـل، وأن تـبكي تلـك الأعـوام والسـنين الـتي قضـيتها في معقـل العلـم عنـد النجـم اليمـاني، إذ خرجـت متعالمـاً يعـيش وهـم الرياسـة، كالهـر يحـكي انتفاخـا صولة الأسد.

ثـم ذكـر كلام ابـن العـربي حـول تعلـق الرافضـة - لعـنهم الله - ، وسـقط منـه قـوله: "إنهـا خالفـت أمـر الله بـالرجوع إلى الأصـل، ومـا ذكـره - رحمـه الله - مـن باعث الإصلاح وجمع الكلمة، الذي دفع أم المؤمنين إلى الخروج

المؤمنين إلى الخروج، وما حصل مما قدّرهُ الله بسابق قضاءه ونافذ حُكمه من اقتتالٍ بين الطائفتين فمعلومٌ مُقرّر.

ومما ينبغي ذكره هنا أن الصحابة باتوا على صلح حتى غدر بهم السبئيّة وأشعلوا القِتال، فلم تحصل مُطاعنات وجِرحــات بين الفريقين رضي الله عنهم جميعا إلا بســبب سعي هؤلاء الأشرار بالفتنة بينهم.

ثم قال ابن العربي فيما نقله أبو الفضــل محمد بن عمر: "وخرجت – يعني عائشــة – في ثلاثين امرأة قَرَنَهُنّ عليّ بها حتى أوصــلوها إلى المدينة برةً تقيةً مجتهدةً مُصــيبةً مُثابةً فيما تأوّلت، مأجورةً فيما فعلت، إذ كُل مُجتَهِدٍ في الأحكامِ مُصيب".

وتأمل أن مُعتمد أبي الفضــل في عدم تخطئةِ أم المؤمنين - رضي الله عنها - هو كلامُ ابنُ العــربي هذا، فقد قال بعدُ: "وخُرُوجُها لمصلحةٍ لم يكن خطأً كما وجهه ابن العربي"، ولم يفقه عــبارةَ ابن العــربي "إذ كُل مُجتَهِدٍ في الأحكامِ مُصــيب"، فعنده – رحمــه الله – أن الصّــــحابةَ - رُضوان الله عليهم - فيما جرى بينهم من حُروب مُجتهدون مُصــيبون مُثابون!، وهو قولٌ تقدّم أنه مرجُوحٌ ضعيف، لم يكن الأئمة المحققون على تقريره، بل الحقُّ واحدٌ والنظر يأبى أن يكــونَ الشّيءُ وضده صوابا كله.

فيا محمد بن عمر، العلمُ بعيدٌ غورُه، وتعــاطي مســائلَه يفتقر إلى مُكنةٍ علميةٍ، كي يتحقق الطالب بالنظر فيه واستخراج دُرر معانيه، وليتك لم تَلِج هذا الباب الوعِر، إذ هو كشّاف، فترفّق بنفســك، فإنَّك تخوضُ فيما لا تُحسنُ، وتطلبُ وهماً.

وعبارةُ ابن العربي: "إذ كُل مُجتهِدٍ في الأحكامِ مُصيب"؛ تقطعُ تعلُّقك به في دفع تخطئة عائشة - رضي الله عنها - في خروجها الذي كان للصلح بين المؤمنين.

ثم نقـل ما يؤكد ندمها - رضي الله عـنها - على خُروجـها - لو كان يعقل - فيما نقله الزُّهري في [المغازي]، عن عائشة - رضي الله عنها - أنها، قالت: «إِنَّمَا أُرِيدُ أَنْ يَحْجُزَ بَيْنَ النَّـاسِ مَكَـانِي، وَلَمْ أَحْسِبْ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ، وَلَوْ عَلِمْتُ ذَلِكَ لَمْ أَقِفْ ذَلِكَ الْمَوْقِفَ».

فكلامُ أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - يُستفاد منه أمران:

الأول: أن خروجها كان لغاية حميدة، وهي الصلح وجمع الكلمة.

الثاني: ندمُها لما رأت ما حصـــل - بعدُ - من الاقتتـــال، حيث قالت: «...وَلَوْ عَلِمْتُ ذَلِكَ لَمْ أَقِفْ ذَلِكَ الْمَوْقِفَ»، فندمُها - رضي الله عنها - يدلُّ على أن ما حصـــل من خُروجها كان عن اجتهادٍ مغفـورٍ - رضي الله عنها - بل ومثابة في بذله، فكان ماذا؟

وصحابةُ رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - ليسُوا بمعصُومينَ، يجتهدون في طلب الحق ويحرِصُون على بلوغه، وهم أتقى الناس وأورَعُهم، ولهم المقامات الكبرى في دين الله - عز وجل -.

ثم يا أبا الفضل إذا كانت الآية: ﴿وَقَرْنَ﴾ ليست دليلا على تخطئة أم المؤمنين عائشة في خروجها؛ فما أنت قائلٌ في حديث الحوأب: «أَيَّتُكُنَّ تَنْبَحُ عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوْأَبِ»، وقولُ عائشـــةَ - رضي الله عنها -: «مَا أَظُنُّنِي إِلَا رَاجِعَةً» ؟!

لقد شَغَلَكَ بغيُك بنسبةِ تخطئةِ عائشةَ بآية: ﴿وَقَرْنَ﴾ إلى الرافضة عن حديث الحوأب الذي يرجع بك عن ظُلمك، وذا حالُ من ينظُرُ بعين واحدة، وليتَها صحّت من الداء، والله الواقي لعباده.

ثم قال أبو الفضل: "فإذا كان يجوز للمرأة أن تخرُجَ للصلاةِ وغيرَها من العبادات وهي ليست مخالفةً فيه لقـــول الله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُنَّ﴾، فكيف بهذه المصلحة العظـيمة التي ظـنتها عائشـة - رضي الله عنها - ؟"

قلتُ: عائشةُ أم المؤمنين سلّمت لعمار - رضي الله عنهما - قوله: «مَا أَبْعَدَ هَذَا الْمَسِيرَ مِنَ الْعَهْدِ الذِي عُهِدَ إِلَيْكُنَّ»، يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُنَّ﴾، فقـــالت: «وَاللهِ مَا عَلِمْتُ لَقَوَّالٌ بِالْحَقِّ».

فعائشةُ - رضي الله عنها - كما ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية أنها اعتقدت في ذلك السفر مصلحة للمســلمين؛ فتأولت لذلك، ولا يخفى أن الأصـلَ هو القرار في البيت، وما كان من الخروج لحاجة شرعية افتضـاها الاجتهاد؛ فيجري عليها التخطئة والتصـويب، فندمُ أم المؤمنين رضي الله عنها وقولها: «إِنِي أَحْدَثْتُ بَعْدَ رَسُـولِ اللهِ - صَـلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَــلَّمَ -»، وقولُها: «أَمَا وَاللهِ لَوْ نَهَيْتَنِي مَا خَرَجْـتُ»، وتسليمها لعمارٍ قولَه، لَدلائلُ على خطأ ذلك الاجتهاد التي كانت فيه - رضي الله عنها - برةً تقيةً مُثابةً، وأن خروجَها خِلافُ الأصل الذي أمر الله به.

فصُدُور أهل الســـنة تتسع لفهم هذا المعنى، ويترضون على صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جميعاً، ويذكرونهم بالجميل، ويكُفّون عما شجر بينهم، ولا يعتقدون أنهم معصومون، إذ العِصمةُ للرسل والأنبياء.

قال شيخ الإســـلام ابن تيمية - رحمه الله - في [الواســـطية]: "وهم مع ذلك - يعني أهل الســـنة والجماعة - لا يعتقدُون أن كل واحد من الصـحابة معصـومٌ عن كبائرِ الإثم وصـغائرِه، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدرُ منهم إن صدرَ، حتى إنهم يُغفَرُ لهم من السيئات ما لا يُغفر لمن بعدهم، وقد ثبت بقول النبي - صـــلى الله عـــليه

وسـلم - أنهم خير القرون، وإن المد من أحدهم إذا تصدّقَ به كان أفضلَ من جبلِ أحدٍ ذهبا لمن بعدهم، ثم إذا كان قد صدر عن أحد منهم ذنبٌ؛ فيكون قد تاب منه أو أتى بحسناتٍ تمحوه، أو غُفِرَ له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد - صلى الله عليه وسلم - الذي هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتُلِي ببلاء في الدنيا كُفِّر به عنه، فإذا كان هذا في الذنوب المحققة، فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين، إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور". اهـ

ولولا كتابة أبي الفضل ودفعُهُ لعبارتي التي هي عبارةُ شيخنا أبي عبد الرحمن مقبل الوادعي إلى مقالات الرافضة، وإظهارُ الدفاع عن عائشة – رضي الله عنها – حيث وسم الرد بـ: "دفاعٌ عن أمنا عائشة"، وكأنه يرد على رافضي سابٍّ لها؛ لولا هذا البغيُ السافرُ لما خُضتُ غِمار هذا الأمر، فنُشهد الله الذي لا إله غيره على حب الصحابة جميعا، وتعظيمهم، والذب عنهم، والثناء عليهم، والكف عما شجر بينهم.

ولقد علمَ كل من اطلع على دعوتِنا أنها عظيمة الصِّلةِ بأصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عقيدةً وفهماً ومنهجاً وسلوكاً، فلما لا يتمعنُ العبدُ الذي يخاف مقامَ ربّه قولَ الله – عز وجل -: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾.

ثم ذَكَرَ عن الحافظ ابن كثير وغيره من أهل العلم: "أن الناس باتوا تلك الليلة وهم يعتقدون الصلح حتى أظهر أهل الشر تلك الفتنة".

وأهلُ الشرِّ هم السبئية أتباع ابن السوداء اليهودي عبد الله بن سبأ، ولقد أحسنَ في نقل هذا عن ابن كثير وغيره، حتى لا يُظنّ أن الصحابة لجُوا الحربَ والطعانَ عن رغبةٍ، كلا، إنما عن فتنة أحدثها أولئك الأشرار.

وفيما نقله بيانُ خطرٍ أن يندسَّ بين أهـــل السُّـنة من أهل الأهواء والأغراض الدنيئة من يُفسـدُ عليهم اجتماعهم على الحق وأُلفَتَهم، فكم جنى هؤلاء على الدعوة الـ سلفية من شرورٍ، ولكنّ الله حافظ دينه ﴿إِنَّ اللّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ﴾.

ومهما تكُنْ عند امرئٍ من خليقةٍ   وإن خالها تَخفَى على الناسِ تُعلَمِ

ثم قال أبو الفضل محمد بن عمر: "فإذا تبيّن هذا، اتضحَ الاستدلالُ بقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ﴾ على تخطئة عائشة – رضي الله عنها – بهذه الآية هو من استدلال الرافضة للطعن فيها – رضي الله عنها –".

لم يتبيّن يا أبا الفضـل ولم يتّضـح إلا الخطأ العلمي، فليتَكَ شـغلْتَ نفسـك بما ينفعك وأعطيت القـوس باريها، فالاسـتدلال بقول الله – عز وجل –: ﴿وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُنَّ﴾ على تخطِئةِ أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – استدلالُ صحابيٍّ جليل، هو أبو اليقضان عمار بن ياسر – رضـــي الله عنه – ثم استدلال شيخنا الوادعي رحمه الله.

ثم ما دلت عليه عبارة العلامة الألباني عند ذكر حديث الحوأب في السلسلة الصحيحة حيثُ قال -رحمه الله -: "ولا نشُـــكُّ أن خروجَ أم المؤمنين كان خطأً من أصـــله، ولِذلك همّت بالرجوع حين علمت بتحقّقِ نُبُوّة النبي – صلى الله عليه وسلم – عند الحوأب، ولكن الزبير – رضي الله عنه – أقنعها بالرجوع بقوله: «عَسَى اللّهُ أَنْ يُصْلِحَ بِكِ بَيْنَ النَّاسِ».

ولا يفوتني أن أذكر أنني اتصلتُ على العلاّمة عبيد الجـــابري – حفظه الله – فذكر وأفاد بأثر أبي اليقظان عمار بن ياسر: «مَا أَبْعَدَ هَذَا الْمَسِيرَ عَنِ الْعَهْـــدَ الذِي عُهِدَ إِلَيْكُمْ»، يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُنَّ﴾.

فعلى ما تبين لأبي الفضل واتضح فكل هؤلاءِ على طريقةِ الرافضةِ في الاستدلالِ بالآية!

وقد قال أبو الفضل – قبلُ –: "أنه لم يَفهم أحد من أهلِ العلمِ أن خروجَ عائشةَ - رضي الله عنها – مخالف للآية: ﴿وَقَرْنَ﴾ إلا الرافضة على ما وقف عليه".

والعجبُ أنه أوردَ في الرد قولَ عـــــمارٍ: «إن الله قد أمرك أن تقري في بيتك»، وحقيقةُ الأمر أن أبا الفضل ومن أعانه من الجـهلة لمّا رأوا كـلام ابن تيمية في [منهاج السـنة] عند رده على الرافـضيّ القائلِ إن عائشةَ - رضي الله عنها – خـــالفت قول الله: ﴿وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُنَّ﴾، جعلوا من استدل بالآية على طريقة الروافض، ولم يعطوا المسألةَ حــظاً وافـــراً من النظر العلمي المتجرّد، إذ ليسوا في بابه، ولم يكـــونوا من أهـــله، إنما كان الغــــرض ثُبُوتَ الطعن على من صحبوا الطعنَ والفرى والأكاذيبَ لأجله.

وأما قوله: "وعندما ذَكر شيخُنا ربيع بن هادي في تنبيه أبي الحسن: "وأنت تعلمُ مذهبَ أهلِ السُّنة في المتقاتلين في هذه الفتنة وأنهم كلهم مجتهدون ولم يقولوا فيهم خالفوا الأصول أو غير مؤصلين.

ثم ما معنى قولُ السلف...".

فأُسلوبٌ ركيك ينفرُ عنهُ من له أدنى إلمامٍ بالبيان العربيّ الجميل، فلا يخفى أن قُوّة البيان تزيد الحقَّ ظُهُورا وبهاءً، وما تراه في هذا الرد فاقدٌ للأمرين.

وتوضيحُ ما ذَكرهُ عن الشيخ ربيع - سلمه الله - في تنبيهه لأبي الحسن أن هذا الكلامَ كانَ رداً على أبي الحســن المصري مصطفى بن إسماعيل لما قال في شأن أسامةَ بن زيد – رضي الله عنه – لمّا قال له رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بعدَ قتله الرجـــلَ: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟ قَالَ يَا رَسُولَ اللهِ: مَا قَالَهَا إِلَّا تَعَوُّذاً، فَقَالَ: هَلَّا شَقَقْتَ عَلَى قَلْبِهِ» !؟

قال أبو الحسن هنا: "أسامة تعدّى أصلا من أصول السنة !!، وهو الحُكمُ بالظاهرِ"، وقال بعدها: "لما تعدّى أسامةُ هذا الأصلَ العظيمَ فإذا بالنبيّ - صلى الله عليه وسلم - يُنكرُ عليه ويُشدّد".

قال الشيخ ربيع: "هات الدليل الواضح أن هذا الأصل كان مُستقراً عند الصّحابة قبل قتلِ أسامةَ رضي الله عنه لهذا الرجل؟ هذا أولاً، وثانياً: لمَّا عَلِم أسامةُ هذا الأصلَ كان أشدَّ الناسِ تمسُّكاً به، ولقد آلَى على نفســـه ألا يقتُل رجلاً يقول لا إله إلا الله، ومن هنا لم يُشـــارك في القتالِ في الجمل وصفّين، وأنت تعلمُ مذهبَ أهل السنة في المتقاتلينَ في هذه الفتنة، وأنهم كلهم مجتهدون ولم يقولوا فيهم خالفوا الأصول أو غير مؤصلين".

فمراد الشيخ – وفقه الله – التأدُّبُ العظيمُ مع صحابة النبي - صلى الله عليه وسلم - وعدمُ الجرأة على رميهم بمثل هذا الكلام السيــء، كنحو ما قاله أبو الحســـن: "أســـامة تعدّى أصـــلا من أصـــول السنة!!".

فأسامةُ – رضي الله عنه – لم يتعدَّ وحاشاه، إنما اجتهد وأعملَ القرينةَ، فأرشده رسول الله – صلى الله عليه وسلم - إلى الحُكم بالظـــاهر، وأن اللهَ يتولى السرائر، فأسامةُ - رضي الله عنه - مجتهدٌ فيما قام به ليس مُتعدّياً.

وجاء ذكر الجمل وصفين تدليلاً من الشيخ ربيع – حفظه الله – على عظيم انتفاعِ أسامةَ – رضي الله عنه – بإنكار النبي - صلى الله عليه وسلم -، إذ لم يُقاتل في الجمل وصفّين، ثم أَغلقَ الشيخُ المبجلُ والعالمُ الفطنُ البابَ على ما قد يتبادرُ لأهل الأهواءِ أن من شارك لم ينتفع بما نصح به النبي - صلى الله عليه وسلم - فبادرَ إلى تقرير مذهبِ أهلِ الســـنة والجماعة، أن كل من شـــارك في هذه الفتنة كان مجتهداً طالباً للحق قاصداً إليه، ولم يقولوا على حد تعبير أبي الحسن أنهم خالفوا الأصول أو غير مؤصلين.

فما جاء ذكره من تخطئة خروج عائشـــة - رضي الله عنها - بآية: ﴿وَقَرْنَ﴾ سَـــلَفُه ما تقدّم من حوارها من أبي اليقظان، وعبارة أبي الحســن لا ســلف لها إلا ما تربى عليه من الجـرأة على صـحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأين ذا من ذا !؟

إنني لأرجو أن تفهـــمَ ما يتكلمُ به الشيخ ربيع وما يكتُبْه، ولا تقتطِع من كلامه ما يجعلُ القارئ يُمعنُ النظرَ حَيرةً، ثم لا يجد بُداً من الرجوع إلى الأصـل من كلام الشـيخ - وفقه الله - حتى يدرك مرماه ويتبصر مغزاه.

ولك ســابقةٌ متعثّرة في فهم كلام الشــيخ ربيـــــع - وفقه الله - في رده على إبراهيم الرحيلي حول الإخلاص في النصيحة، وخلُصتَ إلى أن الإخلاص لا يُشترَطُ في النصيحة، وجعلتَهُ قولَ أهل الأهواء ونَسَبْتَه إلى الشيخ - سلمه الله -، كما جعلتَ تخطئةَ عائشةَ بالآية قول الرافضة، فكانت جنايةً على الشريعة، وإساءةً لعالمٍ من علمائها، وتغريراً بمن جاء يطلبُ العلم، يتلمّسُ الإخلاصَ فيه.

ويا حبّذا لو نقلت كلام الشــيخ ربيع في رده على أبي الحســن عند أن تلفّــــظ بالغثائية، فإنه يُزيل الإشكال الذي عندك، ويذهبُ بالحيرة التي تبدو في ردّك، حيث قال - سلمه الله - : "لو ذكرتَ خطأ الـ صحابيِّ - يعني أبا الحـ سن - مع تبجيله وإكرامه؛ لعُذِرتَ عندَ اللهِ وعند المؤمنين، ولكـن ذِكرُ الخطأ غير الطعن الفاحش كما في الغثائية، التي تطيل الجدال فيها بدون حياءٍ ولا توبة".

أما قول أبي الفضل: "ثم ما معنى قولُ السلفِ - رحمهم الله -: "أنهم لا يُذكرون إلا بالجميل، ويرون الكف عما شــجر بين الصــحابة"، إذا كنا نقول هي مخطئة - رضي الله عنها - فهل نحن وافقنا السلفَ بالكفّ وعدم ذكرها إلا بالجميل، أم نحن مخالفون بذلك".

فجوابه: المراد بأنهم - رضي الله عنـهم - لا يذكرون إلا بالجـميل أي: بأحسن ذكر؛ بما لا يوجبُ إسـاءةً لهم وتنقُّصـا لمكانتهم، ولا ريبَ أن قولَ أهل السُّـنة بأن الصـحابةَ - رضي الله عنهم - قد اجتهدوا فيما حصـل من حروب وكانوا قاصـدين الحقَّ طالبين له، فما أصـابوا فيه فلهم أجران، وما أخطئوا فلهم أجر واحد، وخطئهم مغفور مع ما لهم من فضائل ومحـاسن، فهم صفوة الأمة وخير الخلق بعد الأنبياء، وغير ذا مما يعتقده أهل السـنة في مكانة الصـحابة مما هو مزبور في كتب الاعتقاد والسنة.

لا ريب - أبا الفضـل - أن ذا من الذكر الجميل، إذا كان على سـبيل الترضي عليهم والاسـتغفار لهم وتطهير الألسـنة عن ذكر ما يتضـمن عيباً لهم أو نقصـا فيهم، مع الترحُّمِ على جميعهم وموالاتهم. وعلى ما تُقرّره في دفاعك المزعوم! فإن ما اجتهد فيه الصّحابيُّ فأخطأَ فأصابَ أجراً ونال ثواباً؛ يُعتبر ذِكر ذا إساءةً له وتنقصاً وخوضاً فيما ينبغي الكفُّ عنه، وعُدولاً عن منهج أهل السنة والجماعة. إن ذا لعجب !! فأين يريد هذا الكاتب أن يصل؟

أجل لا ينبغي أن يخوض المسلم فيما جرى بين الصـحابة - رضي الله عنهم - لغير حاجة الذب عنهم ودفع الفرى والأكاذيبِ التي يحيكها أهل الأهواء من الرافضـة وغيرهم، فلقد حوت كثير من كتب التواريخ والسير كـذباً وتلفيقاً لأحداثِ ما جرى، فوجبَ على أهل العلم الذبُّ عن صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وحمايةُ جَنَابهم بعلم صحيح وفقهٍ مسددٍ وعدل لا غلو فيه ولا إجحاف.

وهذا الذي دفعني إلى الإجابة عن خروج عائشـة إلى الجمل كي تُصـلحَ بين طائفتين مُتنازعتين من المسلمين، فإن القرضاوي وحزبه - قمع الله باطلهم - استدلَّ بخروجها على جواز خروج النساء

للانتخابات والمظاهرات، فلم يكُن ما ذكرته خوضـا فيما جرى بين الصـحابة، بل دفعاً لما تعلّق به أهل الأهواءِ تقريراً لباطلهم وتغريراً بجهلة المسلمين.

وأما قوله: "وإذا قلنا خالفت أمر الله؛ هل نحن مُتبعون لمنهج السلف في الكف عن الصحابة أم نحن مخالفون؟".

قد قدمتُ لك أن تكلُّفَ الرد لم يكن خوضـا فيما نهى عنه السـلف، بل دفعاً لتعلُّق أهل الأهواء بخروجها - رضي الله عنها -، وأما قولي: "مخـالفةُ أمر الله"، قد بينتُ أن مخالفتها كانت عن اجتهاد وتحرٍّ للحقّ وطلبٍ له، فلها - رضي الله عنها - المثوبة في اجتهادها والمغفرة لخطئها. وقـــد قدمتُ لك حوارها مع عمار بن ياسر - رضي الله عنه - وقد سـلمت له، وقـــالت: «واللهِ إِنَّكَ مَا عَلِمْتُ لَقَوَّالٌ بِالْحَقِّ». فماذا تُريد بعدُ !!

فلتحرص طالبَ العلمِ على إدراك دلالات عبارات السلف، وما قرّرهُ الأئمةُ في مصنفاتهم، كي لا تقع في مثل هذا الخلط.

وأما قوله: "وخروجها لمصلحة لم يكن خطأً كما وجههُ ابن العربي وهي وقف سفك الدّماء".

قد ذكرتُ قبلُ أنها إنما خرجت لمصلحةِ الصلح والحرصِ على جمع الكلمة.

أما قولك: "لم يكن خطأً، كما وجهه ابن العربي"

فقد قدمتُ لك أنه جار على قول من قال: "كل مجتهد في الأحكام مصيب".

فهو لا يخطّئ صحابيا فيما اجتهد فيه ولو في غير واقعة الجمل، فاختياره هو عدم التخطئة مطلقا، ولقد رد هذا القول جماعة من المحققين من أهل العلم، وبينوا ضعفه ووهائه.

فلا تتّكئ على قول ابن العربي، وأمعنِ النظرَ فيما حرّره القائلون بأنه ليس كل مُجتهد مُصـيب، يلُح لك وجهُ الصّوابِ.

وأما قوله: " فخُرُوجُهَا لمصـلحة وقف سـفك الدماء" فغفلةٌ أعجَزُ عن تسـميتها، فما تلكم الدماء التي سالت قبل خروجها حتى أرادت أم المؤمنين أن توقف سفكها؟

إن مثل هذا الكلام ليجلب للمرء هموما. يا هذا لقد خرجت للصلح ولم يكن ثمةَ قطرةُ دمٍ، بل لم يكن للصّحابةِ - رضي الله عنهم - رغبةً في الاقتتال أ صلا، فما هذا الهوس العلميَّ الذي يُضحكُ علينا الأعداءَ والخصومَ.

فاللّهُمَّ إنك تعلمُ أني كارهٌ للحديثِ فيما جرى بين الصحابة الكرام – رضوان الله عليهم – ولو على سـبيلِ الترضي عليهم والترحم والاسـتغفار، ولولا بغيُ هؤلاء وظلمهم لي، ورميهم بأني أطعن في أم المؤمنين - رضي الله عنها - لما خُضت في ذا.

ولقد أذن ربّنا جل في عـلاه بدفع الظالم والانتصار منه وبيان الحق، قال الله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾، وقـــال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُـوقِبْتُمْ بِهِ﴾، وقـال الله تعالى: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَـرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَـبِيلٍ﴾، فدافعتُ عن نفسـي وعقيدتي في الصحابة الكرام، ورددتُ فِرى الجَهَلَةِ المساكِينَ بفِقهٍ يُدركُهُ أهلِ العِلم، وكشفتُ عن بضاعتهم المُزجاة بما يقنعُ به كُلُّ منصفٍ.

قال الحافظ الحكمي في منظومته [سُلمُ الوُصُولِ إلى عِلم الأصُول] :

ثم السُّكُوتُ واجِبٌ عمّا جَرَى   بَينَهُمُ مِن فِعْلِ مَا قد قُـدِّرَا

فكُـــلُّهُمُ مجتَـــهِدٌ مُثُـــابُ   وخِطْئُهم يَغْفِرُهُ الوَهَّـــــابُ

فإن قلتَ أيها الطالب: لمَ خشَّنتَ عبارَتك، ورميتَ بسهام عذلِكَ، وأوجعتَ في الملام، وعنّفتَ في مواضع؟

فجوابه: إنني لا أردُّ على من أخطأ في ردٍّ علميٍّ قد توخّى الصواب فأخطأه، ثمّ رام النقدَ فضاق عليه أمرُهُ.

إنما أردُّ على من خَبِرتُ من أحوالهم أنَّهُم يرمُونَ إلى الطَّعنِ في منهجِ المرء وطريقَتِهِ ودَفعِهِ - بمكرٍ - إلى سبيلِ أهلِ الأهواءِ، وليتَ هؤلاءِ على كعبٍ عالٍ من العلم، وعُمقٍ بعيدٍ من الفَهمِ، ودينٍ متينٍ يمنعُهُم من الفِرى، فما هم إلا لفيفٌ من الجَهَلة المغرضين، فكان منّي – بعد إشـارةٍ من بعض أهل العلم – الردُّ الحاسمُ الكاشفُ عن مبلغِ عِلمهم وسوءِ مقصدهم، كما قد رأيته هنا، وستراهُ هُناك!

ثمّ لتكُن على تيقُّـظٍ تام أنَّ من أعظمِ البَغي الطَّـعنَ في منهج المرءِ وطريقـتِهِ، وهؤلاء لا يطيب الردُّ عندهم ولا يجمُـل إلا بأن يُقال: على طريقـةِ المآربةِ ! أو عرعُور ! أو الحلبي ! أو سيد قطب ! وأخيراً على طريقة الرافضـــة ! من أجل أن يُنفّرَ عن المردود عليه، ويُكتفى في فقه حِفظ كرامةِ الســـلفيِّ عندهم في أن يقول: أخونا !!

أدب زائفٌ لا ينفُقُ إلا على بهيمة.

فلعلّكَ - الآن - قد عذرتَ ودعوتَ.

ويحسُـنُ بي أن أختمَ بما كان عليه إمام أهل السـنة أحمد بن حنبل – رحمه الله - إذا ما سُـئل عن الفتن أيـام الصـحابة، فيقول تاليا قول الله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾.

وصلى اللهُ على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

كتبهُ / أبو مُصعب مجدي بن ميلُود حفّالة

ليلة الثلاثاء 26/جمادى الآخرة/1437 هـ

المدينة النبوية